اخبار

كريستون مينون
KRESTON MENON

أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٤ العدد ٦٧

سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان
نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية
و**معالي الحاجة لحبيب**
وزيرة الشؤون الخارجية والأوروبية والتجارة الخارجية والمؤسسات الثقافية الاتحادية في مملكة بلجيكا.

من بروكسل إلى أبو ظبي: شركاء في التقدم

مقال الضيف

سعادة السفير أنطوان ديلكورت
سفير مملكة بلجيكا في دولة الإمارات العربية المتحدة (أبو ظبي)

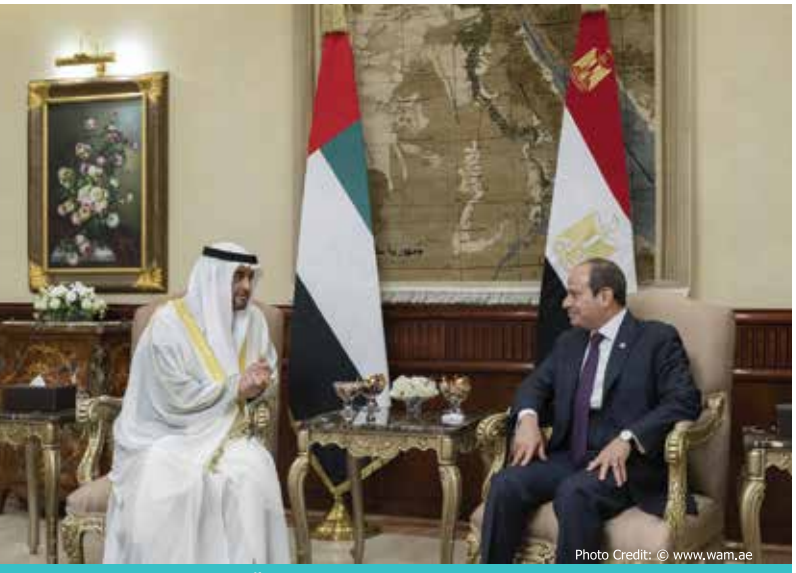

صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة
فخامة عبد الفتاح سعيد حسين خليل السيسي
رئيس جمهورية مصر العربية.

مصر والإمارات العربية المتحدة - البناء على الأساس التاريخي

مقال الضيف

سعادة حسام حسين إسماعيل
القنصل العام لجمهورية مصر العربية في دبي

سانجيثا توماس
مديرة الأمن والمرونة السيبرانية
كريستون الشرق الأوسط للاستشارات

ازدهر! تجاوز مجرد البقاء في مشهد الأمن السيبراني في الإمارات العربية المتحدة

كلمة رئيس التحرير

راجو مينون

تحيةٍ من كريستون مينون!
وفقاً لأحدث توقعات آفاق الاقتصاد العالمي الصادرة عن صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة ٥,١ في المائة في عام ٢٠٢٥. فقد ساعدت الجهود المتواصلة للتنويع، والروابط القوية مع الشركاء التجاريين الرئيسيين، دولة الإمارات على تسجيل ٦٦٩,٩ مليار درهم إماراتي في التجارة الخارجية غير النفطية في الربع الأول من عام ٢٠٢٤.

إذ شهدت دبي تدفقات ضخمة لرأس المال الأجنبي مدفوعة إلى حد كبير بالأسواق المالية ونمو البنية التحتية. وعلى مدار الأرباع الثلاثة الأولى من العام، شهد سوق الأسهم في دبي ارتفاعاً بنسبة ٨,٥٪، في حين شهد سوق العقارات في دبي ارتفاعاً بنسبة ٣٠٪ على أساس سنوي ليصل إلى ١٠٢ مليار دولار (٣٧٥ مليار درهم إماراتي).

تلعب اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة لدولة الإمارات العربية المتحدة دوراً محورياً في تعزيز التجارة الثنائية والعلاقات التجارية من خلال تعزيز الأسواق المفتوحة وخفض التعريفات الجمركية وتعزيز التعاون عبر العديد من القطاعات. يقدم هذا العدد من نشرتنا الإخبارية لمحة عامة عن اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة التي أبرمتها دولة الإمارات العربية المتحدة مع ١٤ دولة، والتي تهدف إلى إزالة الحواجز التجارية وتبسيط الإجراءات الجمركية وزيادة وصول السلع والخدمات إلى الأسواق، الأمر الذي يسهل على الشركات ممارسة أعمالها والتوسع.

من الواضح أن الثقة المتبادلة والاستكشاف المشترك للفرص بين بلجيكا ودولة الإمارات العربية المتحدة تنعكس في التجارة الثنائية التي وصلت إلى ٧ مليارات يورو في عام ٢٠٢٣. وفي مقال الضيف لهذا العدد، يعرب سعادة أنطوان ديلكورت، سفير مملكة بلجيكا في الإمارات العربية المتحدة، عن تفاؤله بأن الشراكة بين البلدين، القائمة على قيم التعاون والازدهار المشترك، ستستمر في النمو.

وفي مقال الضيف، يسلط سعادة حسام حسين إسماعيل، القنصل العام لجمهورية مصر العربية في دبي، الضوء على العلاقة الثنائية التاريخية بين الإمارات العربية المتحدة ومصر، ويروي جهود الحكومة المصرية لتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

من جانبها، تقول سانجيثا توماس، مديرة الأمن والمرونة السيبرانية في شركة كريستون الشرق الأوسط للاستشارات: "اليوم، لم يعد السؤال فيما إذا كانت المنظمة ستواجه هجوماً إلكترونياً، بل كيفية استجابتها بفعالية ، والدفاع ، وتقليل الأضرار التي تلحق بأصولها التجارية الحيوية أثناء التعافي من مثل هذه الحوادث". كما تقدم في مقالها لمحة عامة عن مشهد الأمن السيبراني في دولة الإمارات العربية المتحدة وتؤكد على ضرورة وضع المنظمات لسياسات وضوابط أمنية صارمة تتوافق مع استثماراتها في التكنولوجيا.

اسمحوا لي أن أختتم بالتأكيد على التزامنا تجاه عملائنا، وبأننا سنستمر في العمل بفلسفة تركز على العملاء، وضمان حصول عملائنا على حلول دقيقة وفي الوقت المناسب ومصممة خصيصاً لتمكين نموهم ونجاحهم.

الملتقى السنوي لكريستون الشرق الأوسط

٣-٤ أكتوبر ٢٠٢٤ | الدوحة، قطر

الملتقى السنوي لكريستون الشرق الأوسط

٣-٤ أكتوبر ٢٠٢٤ | الدوحة، قطر

جمع الملتقى السنوي لكريستون الشرق الأوسط ٢٠٢٤، الذي عقد في الدوحة- قطر يومي ٣ و٤ أكتوبر ٢٠٢٤، محترفي الصناعة لمناقشة التحديثات المهمة في مجال التدقيق والاستشارات والضرائب. وعلى مدار يومين، غطى هذا الحدث العديد من الموضوعات، بما في ذلك تطوير القيادة، والتغييرات الضريبية الدولية، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة، ومراقبة الجودة.

كما استكشفت الجلسات الرئيسية استخدام الذكاء الاصطناعي في التدقيق والاستشارات، وممارسات الضمان القائم على المخاطر باستخدام Caseware، وكيف يمكن لأتمتة العمليات الروبوتية تعزيز الكفاءة. وتعرف الحاضرون على التغييرات الأخيرة في اللوائح المحاسبية، وتطورات تمويل الشركات وخطط كريستون الاستراتيجية في الشرق الأوسط.

كان الحدث بضيافة كريستون SVP للمحاسبين القانونيين، وتميز بكونه منصة لبناء علاقات أقوى وخلق بيئة داعمة بين الشركات الأعضاء، وتشجيع النمو والنجاح المتبادل في جميع أنحاء المنطقة.

من بروكسل إلى أبو ظبي: شركاء في التقدم

سعادة السفير أنطوان ديلكورت
سفير مملكة بلجيكا في دولة الإمارات العربية المتحدة (أبو ظبي)
abudhabi@diplobel.fed.be

عندما نتحدث عن بلجيكا، غالباً ما تكون الصور الأولى التي تتبادر إلى الذهن هي صور مأكولاتنا الشهية: الشوكولاتة، البطاطس المقلية البلجيكية، الفطائر، والبيرة. ولكن بعيداً عن هذه الكليشيهات اللذيذة، فإن بلجيكا بلد غني بالتاريخ والثقافة والإبداع والتنوع. كل هذه الأشياء هي سمات نتقاسمها مع دولة الإمارات العربية المتحدة. فالتنوع هو حجر الزاوية لأمتنا، عنصر أساسي نعتز به، وينعكس في شعارنا الوطني: "الوحدة قوة". يجسد هذا الشعار إيماننا بأن احترام وتقدير اختلافنا هو ما يجعلنا أقوى معاً. وعلى نفس المنوال، تعمل دولة الإمارات العربية المتحدة على تعزيز الانسجام بين الثقافات المختلفة التي تتعايش على أراضيها، من خلال التعايش السلمي.

وعلى غرار دولة الإمارات العربية المتحدة، بلجيكا دولة اتحادية، تتكون من مجتمعات لغوية (هولندية وفرنسية وألمانية) ومناطق (فلاندرز، والونيا ومنطقة العاصمة بروكسل). هذا الهيكل الفيدرالي يمكّننا من الحفاظ على ثراء هوياتنا وتعزيزه، مع العمل بشكل جماعي نحو الرخاء والابتكار. وفيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية، تتوزع الكفاءة بين الحكومة الفيدرالية والمناطق، حيث تلعب مناطقنا دوراً مركزياً في المجالات الرئيسية، بينما تحتفظ الحكومة الفيدرالية بالسلطة على أمور أخرى مثل اللوائح المالية، والإشراف المصرفي، والشؤون الخارجية والدفاع.

لطالما كانت بلجيكا دولة ملتزمة بشدة بالتعددية، تؤمن إيماناً راسخاً بأننا أقوى معاً، كما يؤكد شعارنا. أدى هذا الاعتقاد إلى أن تصبح بلجيكا عضواً مؤسساً للاتحاد الأوروبي، حيث لعب بول هنري سباك دوراً محورياً في هذا الشأن. ففي أوائل الأربعينيات من القرن العشرين، وبينما كانت الحكومة البلجيكية في المنفى في بداية الحرب العالمية الثانية، دعا سباك إلى تحالف أوروبي غربي لضمان السلام والازدهار. عمل أولاً على تعزيز العلاقات مع جيران بلجيكا، هولندا ولوكسمبورج، وفي ٥ سبتمبر ١٩٤٤، وقعت هذه الدول الثلاث اتفاقية جمركية، مما أدى إلى ولادة اتحاد البنلوكس (بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج). كانت هذه الاتفاقية بمثابة الخطوة الأولى نحو مزيد من التكامل، ووضعت

أساس الاتحاد الأوروبي. وفي سياق التعاون الدولي، برزت بروكسل بشكل طبيعي كمفترق طرق دبلوماسي وسياسي رئيسي، ومركز دبلوماسي ثاني في العالم، بعد العاصمة واشنطن. واليوم، تستضيف عاصمتنا العديد من المنظمات الدولية، بدءاً من المؤسسات الأوروبية، وهي تجعل من بروكسل القلب النابض لصنع القرار في القارة بأكملها، والمدينة التي تلتقي فيها مصالح ٤٥٠ مليون مواطن أوروبي.

بالإضافة إلى ذلك، اختتمت بلجيكا مؤخراً رئاستها الدورية الثالثة عشرة لمجلس الاتحاد الأوروبي، والتي عقدت من ١ يناير إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٤، تحت شعار "الحماية. التعزيز. التطلع إلى المستقبل". أبرزت هذه الرئاسة تفاني بلجيكا في حماية القيم العالمية، وتعزيز المؤسسات الأوروبية، والاستعداد للتحديات المستقبلية. بالإضافة إلى دورها الأوروبي، تستضيف بروكسل أيضاً مقر حلف شمال الأطلسي (الناتو)، مما يعزز مكانتها كمركز رئيس للدبلوماسية والأمن الدولي. ويرمز وجود حلف شمال الأطلسي إلى التزام بلجيكا بالدفاع والأمن الجماعيين. نحن نؤمن إيماناً راسخاً بأن التعاون الدولي هو المفتاح لمستقبل مزدهر، ليس فقط لأوروبا بل وللعالم أجمع. نحن فخورون بكوننا من أوائل الدول التي أقامت علاقات دبلوماسية مع دولة الإمارات العربية المتحدة، في الثامن من ديسمبر ١٩٧١. وقد تعززت هذه العلاقة المميزة بسرعة مع افتتاح سفارة دولة الإمارات في بروكسل في عام ١٩٧٦. ومنذ ذلك الحين، نمت علاقاتنا الدبلوماسية والاقتصادية بشكل مطرد، مع زيارات منتظمة رفيعة المستوى.

في عام ٢٠٢٣، وصل حجم التجارة الثنائية بين بلجيكا والإمارات العربية المتحدة إلى ٧ مليارات يورو، فأصبحت

Photo Credit: © Shahraiz Sharif

Photo Credit: © www.wam.ae

Photo Credit: © www.wam.ae

بذلك دولة الإمارات الشريك التجاري الأول لبلجيكا في الشرق الأوسط. لا يعكس هذا الرقم فحسب قوة التجارة بين بلدينا، بل أيضاً الثقة المتبادلة والفرص التي نواصل تطويرها معاً. نحن نتطلع إلى المستقبل بتفاؤل، مقتنعين بأن شراكتنا، القائمة على قيم التعاون والازدهار المشترك، ستستمر في النمو. كما أن التعاون بين الإمارات العربية المتحدة والشركات البلجيكية هو شهادة على هذه الشراكة الرائعة، القائمة على الخبرة والمعرفة البلجيكية في تنفيذ المشاريع الكبيرة. وتشمل هذه المشاريع بناء جامع الشيخ زايد الكبير في أبوظبي، وبرج خليفة، ونخلة جبل علي في دبي، ومتحف الشيخ زايد الوطني ومتحف جوجنهايم في المنطقة الثقافية بأبوظبي. كما تعمل الشركات البلجيكية على تعزيز الشراكات المحلية على عدة مستويات في أجندة التحول في مجال الطاقة في الإمارات، وتعزيز التنمية في المجالات الرئيسية والتطلع بقوة نحو المستقبل.

إن تعاوننا مع دولة الإمارات العربية المتحدة واسع ومتنوع، من خلال الشراكة مع سلطات الإمارات السبع التي تشكل الدولة. ومن الأمثلة البارزة على هذه الديناميكية ملتقى سيدات الأعمال الشارقة-أوروبا الأخير، الذي نُظم في بلجيكا من ٢٢ إلى ٢٦ سبتمبر، والذي جمع كبار الشخصيات من الهيئات الحكومية في الشارقة وقادة الأعمال المؤثرين ورائدات الأعمال. ولم يساهم هذا التبادل في تعزيز علاقاتنا الاقتصادية القوية بالفعل فحسب، بل أكد مرة أخرى على التزامنا المشترك بتعزيز تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين.

وفي الختام، لا بد من التأكيد على أن العلاقات بين بلجيكا والإمارات العربية المتحدة مزدهرة ومتطورة باستمرار، كجزء من شراكة استثنائية تمتد إلى كل مجال تقريباً. وأود الاعراب عن امتناني لكريستون مينون على هذه الفرصة لتسليط الضوء على الروابط الاستراتيجية التي توحد بلدينا، وتشجيع أي شخص مهتم بممارسة الأعمال التجارية مع بلجيكا على الاتصال بنا. بلجيكا ليست قلب أوروبا فحسب، بل إنها أيضاً بوابة استراتيجية للقارة بأكملها. إن تعزيز التبادل الاقتصادي والتجاري والثقافي والتكنولوجي والأكاديمي بين بلدينا من شأنه أن يؤدي إلى تضخيم هذه الفرص، وتعزيز التعاون الأعمق والنمو المتبادل.

مصر والإمارات العربية المتحدة - البناء على الأساس التاريخي

سعادة حسام حسين إسماعيل
القنصل العام لجمهورية مصر العربية في دبي

الروابط التاريخية

تجمع جمهورية مصر العربية والإمارات العربية المتحدة روابط عميقة وطويلة الأمد على المستويين الحكومي والشعبي. وقد تعززت هذه العلاقات بروابط تاريخية تتجاوز الجوانب السياسية والاقتصادية. تاريخياً، تعززت العلاقات المترسخة بين البلدين مع إعلان الاتحاد في عام ١٩٧١ والدعم الأساسي من جانب مصر، من خلال إرسال المعلمين والمهندسين والأطباء من مصر لدعم اتحاد الإمارات العربية المتحدة ومؤسساته. وفي المقابل، قدمت الإمارات العربية المتحدة جميع أشكال الدعم للجيش والشعب المصري، ودعمت جهود مصر في استعادة أراضيها المحتلة في حرب أكتوبر ١٩٧٣.

وقد يكون النشيد الوطني الإماراتي "عيشي بلادي"، الذي لحنه الموسيقار المصري سعد عبد الوهاب، أحد أهم الشواهد على الروابط بين البلدين.

كان مؤسس دولة الإمارات الراحل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان يؤمن بمكانة مصر في العالم العربي، ودورها المحوري والرائد إقليمياً، فساند مصر وسوريا في حربهما عام ١٩٧٣ لتحرير الأراضي العربية المحتلة عن طريق فرض مقاطعة نفطية، وأدلى بتصريحه الشهير: "النفط العربي ليس أغلى من الدم العربي".

يعيش في دولة الإمارات اليوم نحو ٦٠٠ ألف مصري، يعملون في مختلف القطاعات مثل التعليم، البناء، الرعاية الصحية، الخدمات الإدارية والقضائية، ويدعمون التقدم والتنمية في الإمارات العربية المتحدة، ويمثلون أيضاً أحد الركائز المهمة للاقتصاد المصري من خلال التحويلات السنوية التي بلغت ٢,١ مليار دولار في عامي ٢٠٢٢-٢٠٢٣.

من ناحية أخرى، تواصل مصر الترحيب بالمواطنين الإماراتيين الزائرين للسياحة، حيث تظل مصر واحدة من الوجهات السياحية المفضلة لهم في المنطقة العربية والإفريقية وجنوب البحر الأبيض المتوسط. وجدير بالذكر أن عدد الزائرين لمصر ارتفع إلى ١٥ مليون سائح في عام ٢٠٢٣.

أما على المستوى السياسي، هناك تنسيق مستمر بين قيادتي البلدين، وتبادل للزيارات الرسمية رفيعة المستوى.

العلاقات الاقتصادية

اقتصادياً، كل من جمهورية مصر العربية والإمارات العربية المتحدة عضوان في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وارتفع التبادل التجاري القوي بين البلدين خلال أول ١١ شهراً من عام ٢٠٢٢ بنسبة ٦,٥٪ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق (٢٠٢١)، مسجلاً ٤,٦ مليار دولار، وبلغت قيمة الصادرات من مصر ١,٨ مليار في أول ١١ شهراً من عام ٢٠٢٢ مقارنة بـ ١,٤ مليار دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١ (زيادة بنسبة ١٤,٤٪). من ناحية أخرى، ارتفعت قيمة واردات مصر من الإمارات من ٢,٧ إلى ٢,٨ مليار دولار في أول ١١ شهراً من عام ٢٠٢٢ (بزيادة قدرها ١,٩٪)، وتعد الأحجار الكريمة واللؤلؤ والمجوهرات أهم الصادرات (٧٩٩,٦ مليون دولار) تليها الأدوات والآلات الكهربائية إلى جانب قطع الغيار (٢١٩,٦ مليون دولار) والملابس (١٦٤,٣ مليون دولار) والخضروات والنباتات (٥٨,٧ مليون دولار) وأخيراً الأثاث والمستلزمات الجاهزة بقيمة ٣١,٧ مليون دولار.

أما عن الاستثمارات الإماراتية في مصر، فقد شهدت نمواً ملحوظاً حتى وصلت إلى ٥,٧ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠٢١-٢٠٢٢ مقارنة بـ ١,٤ مليار دولار خلال نفس الفترة خلال ٢٠٢٠-٢٠٢١، بزيادة قدرها ٣٠٠٪. كما تم توقيع اتفاقية "رأس الحكمة" بين الجانبين في فبراير ٢٠٢٤ بقيمة ٣٥ مليار دولار، والتي تعتبر أكبر صفقة استثمار مباشر في تاريخ مصر، لتؤكد مكانة مصر كواحدة من أكثر الوجهات جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر، وترفع البلاد إلى المرتبة ٣٢ عالمياً في عام ٢٠٢٣، بعد أن كانت في المرتبة ٤٥ في عام ٢٠١٤. لقد تحقق هذا التقدم

بفضل جهود الدولة المصرية في تشجيع الاستثمار الأجنبي، كأحد أولويات الخطة الاقتصادية للحكومة.

وترتبط زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى مصر بالعديد من العوامل، من بينها توافر العمالة المدربة بأسعار تنافسية، سوق استهلاكية كبيرة، معدلات ضريبية تنافسية، الوصول إلى الأسواق العالمية والاقتصاد المتنوع، بالإضافة إلى المناخ العام الذي يشجع ويجذب الاستثمار.

دعم الاستثمار الأجنبي المباشر

ولمزيد من التفصيل، توفر المنظومة التشريعية في مصر عدة أشكال تتوافق مع احتياجات كل مستثمر، ومنها:

نظام المناطق الحرة

تتمتع المشروعات العاملة بنظام المناطق الحرة بالعديد من الحوافز والضمانات والإعفاءات الممنوحة من خلال قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، ومن أهمها:

• تعفى أرباح الشركات والشركات التابعة لها الخاضعة لأنظمة المناطق الحرة، من ضريبة إيرادات الأنشطة التجارية والصناعية وضريبة دخل الأرباح.
• تعفى الأصول الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج اللازمة لمزاولة نشاط المشروع من ضريبة القيمة المضافة.
• تعفى المكونات المحلية من الرسوم الجمركية في حالة بيع هذه السلع داخل الأسواق المحلية.
• تعفى كافة واردات وصادرات الشركات العاملة بنظام المناطق الحرة من الرسوم والضرائب الجمركية.
• لا تخضع المشروعات العاملة بنظام المناطق الحرة وأرباحها لقوانين وأنظمة الضرائب والجمارك المعمول بها في مصر، وتخضع هذه المشروعات لـ:

– ٢٪ من قيمة السلع عند الدخول (سيف) بالنسبة لمشروعات التخزين، و١٪ من قيمة السلع عند الخروج (فوب) بالنسبة لمشروعات التصنيع والتجميع، وتعفى البضائع العابرة مباشرة المحددة الوجهة من دفع هذه الرسوم.

– ١٪ من إجمالي الإيرادات التي تحققها المشروعات التي تمارس أنشطة لا تتطلب دخول أو خروج السلع، وذلك استناداً إلى القوائم المالية المعتمدة من المحاسبين القانونيين.

– ١٪ من إجمالي الإيرادات التي تحققها مشروعات التصنيع والتجميع عند تصدير السلع إلى خارج البلاد، و٢٪ من إجمالي الإيرادات التي تحققها عند دخول السلع إلى البلاد، وتعفى من الرسوم البضائع العابرة مباشرة المحددة الوجهة.
– ٢٪ من إجمالي الإيرادات التي تدرها أي مشروعات أخرى غير منصوص عليها في البند السابق.

نظام المناطق الاستثمارية

المنطقة الاستثمارية هي منطقة محددة مخصصة لبعض المطورين لإقامة أنشطة استثمارية، وتحدد حدودها بقرار من رئيس مجلس الوزراء، ويكون المطور مسؤولاً عن إنشاء المنطقة وتطويرها وتنفيذ البنية التحتية لها، ويمكن أن يكون المطور شركة خاصة أو جهة حكومية.

طبقاً لقانون الاستثمار رقم ١٧ لسنة ٢٠١٧، تنشأ المناطق الاستثمارية على النحو التالي:
• يجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على اقتراح مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، والوزير المختص والوزير المعني، إنشاء مناطق استثمارية متخصصة في مجالات الاستثمار المختلفة، بما فيها المناطق الاستثمارية اللوجستية والزراعية والصناعية، على أن يتضمن القرار موقع وطبيعة الأنشطة المسموح لها بممارستها ومدة الإنشاء، بالإضافة إلى أي شروط عامة ترتبط بمزاولة تلك الأنشطة.
• على المطور، الذي يتولى مسؤولية المنطقة الإستثمارية، اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ أعمال البناء وفقاً للبرنامج الزمني الوارد بالترخيص.
• يجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء أو من يفوضه، منح المرخص له مهلة إضافية في ضوء المبررات التي يقدمها المطور، وذلك بعد موافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

نظام المناطق التكنولوجية

المشروعات الاستثمارية المقامة داخل المناطق التكنولوجية هي المشروعات العاملة في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك الأنشطة الصناعية وتصميم وتطوير الإلكترونيات ومراكز البيانات وأنشطة التعهيد وتطوير البرمجيات والتعليم التكنولوجي. كما لا تخضع جميع الآلات والأدوات التي تحتاجها المشروعات العاملة داخل المناطق التكنولوجية للضرائب والرسوم الجمركية داخل مصر، وتتمتع هذه المشروعات بحوافز استثمارية خاصة يسمح بها قانون الاستثمار رقم ١٧ لسنة ٢٠١٧.

نظام المناطق الاقتصادية

واحدة من أهم المناطق في مصر هي المناطق الاقتصادية الخاصة في شمال غرب قناة السويس، والتي تقدم عدداً من المزايا للمشروعات القائمة بها، وذلك في إطار رؤية إدارة المنطقة لتوفير العوامل التي تضمن أقل تكلفة إنتاج للمشروعات العاملة فيها.. ومن هذه المزايا:
• ١٠٪ من ضريبة الدخل الموحد داخل المنطقة (مقابل ٢٠٪ خارجها) المطبقة على أرباح شركات رأس المال وعلى دخل الأشخاص الطبيعيين وعلى الإيرادات المتأتية من الأراضي والمباني غير السكنية.
• ٥٪ من ضريبة الدخل (مقابل ١٠٪ خارج المنطقة).
• نظام الشباك الواحد الذي يوفر على المستثمر التواصل مع الجهات الحكومية المختلفة في نافذة واحدة.
• يوجد لجنة عليا تشرف على النظام الضريبي داخل المنطقة الاقتصادية.
• يوجد بالمنطقة الاقتصادية خدمات جمركية متخصصة لخدمة المنطقة.
• السماح بالوصول إلى الأسواق المحلية، حيث يتم تقييم الرسوم على المبيعات في السوق المحلية على قيمة المدخلات المستوردة فقط.

الرخصة الذهبية

الرخصة الذهبية هي موافقة شاملة على إقامة وتشغيل وإدارة مشروع، بما في ذلك تراخيص البناء الخاصة بهذا المشروع وتخصيص العقارات اللازمة له، ويجوز منحه للشركات بقرار من مجلس الوزراء. كما يجوز أن تتضمن هذه الموافقة تقديم حوافز، وتكون سارية بذاتها دون الحاجة إلى اتخاذ أي إجراء آخر.
بلغ إجمالي عدد المشاريع التي حصلت على الترخيص الذهبي ٢٩ مشروعاً (مارس ٢٠٢٤) منذ إطلاق هذا الترخيص في عام ٢٠٢٢، بقيمة حوالي ١٠ مليارات دولار.
تأتي هذه الجهود في إطار الجهود المستمرة التي تبذلها الحكومة المصرية لتشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المزيد من المعلومات

يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات حول ميزة الاستثمار في مصر على موقع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة:
■ www. gafi. gov. eg

ازدهر! تجاوز مجرد البقاء في مشهد الأمن السيبراني في الإمارات العربية المتحدة

سانجيثا توماس
مديرة الأمن والمرونة السيبرانية
كريستون الشرق الأوسط للاستشارات

Sangeetha@krestonmeconsulting.com

حظيت دولة الإمارات العربية المتحدة باعتراف مؤشر الأمن السيبراني العالمي ٢٠٢٤ كرائد عالمي في هذا المجال لالتزامها بتعزيز ممارسات وتدابير الأمن السيبراني القوية. فمن خلال الزيادة الملحوظة في إدراك أهمية هذه التدابير، حصلت دولة الإمارات العربية المتحدة على أعلى تصنيف من الدرجة الأولى، فتميزت وأصبحت "قدوة" بين البلدان.

كما تم الاعتراف بها عالمياً بكونها سباقة في إطلاق الاستثمارات الاستراتيجية وتبني التقنيات المبتكرة مثل الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي. وفي الوقت الذي أحرزت فيه دولة الإمارات تقدماً كبيراً في الحوكمة الرقمية، لا تزال تواجه بعض التحديات في تأمين البنية التحتية الحيوية للقطاعين العام والخاص.

لقد أدى تحديث البنية التحتية والتحول الرقمي إلى إشعال شرارة الابتكار والنمو، وخاصة من خلال عدة مبادرات مثل مبادرة "موطن ريادة الأعمال" الإماراتية. ومع ذلك، هناك حاجة ملحة لتعزيز الاستقرار والمرونة داخل البنية التحتية الحيوية. وفي ظل هذه الظروف بات الاستعداد لمواجهة المخاطر التي تنشأ عن الوصول إلى المعلومات عبر أجهزة مختلفة، ومن خلال قنوات اتصال متنوعة، وفي ظل مشهد تكنولوجي متطور باستمرار، أمر ضروري للبقاء.

خط المواجهة للأعمال المتطورة

إن تأمين محيط أمان للشركة أمر بالغ الأهمية، حيث أصبح هو الخط الأمامي للشركات. ومع تجاوز المزيد من المستخدمين والأجهزة للحدود التقليدية للشبكة، ومع زيادة الأتمتة من خلال الهويات غير البشرية، فإن "سطح الهجوم" للشركات يتوسع باستمرار. وقد أدى الطلب المتزايد على الحوسبة السحابية، واستخدام الذكاء الاصطناعي، والتعلم الآلي لتحقيق الكفاءة التشغيلية، إلى توسيع محيط الأمان بشكل كبير.

لهذا السبب، لم يعد الأمر اليوم يتعلق فيما إذا كانت المنظمة ستواجه هجوماً، بل بكيفية الاستجابة والدفاع وتقليل الضرر الذي يلحق بأصولها التجارية المهمة بشكل فعال أثناء التعافي من مثل هذه الحوادث. هذا التحول من توقيت حدوث الهجمات إلى طرق الاستجابة دفع بالمنظمات إلى التركيز على بناء المرونة في بنيتها الأساسية. وعلى الرغم من أن الحلول التكنولوجية يمكن أن تساعد في تعزيز بيئة العمل الآمنة، إلا أنها لا توفر ضماناً كاملاً للأمن، حيث لا تزال المعالجات الضعيفة التي تستخدم هذه الحلول التكنولوجية عرضة للخطر.

تحديات اليوم

لقد أصبحت سهولة دمج الذكاء الاصطناعي في اجتماعات العمل والمعالجات والعمليات عاملاً حاسماً للمنظمات التي تسعى جاهدة للحفاظ على قدرتها التنافسية. ومع ذلك، فإن التبني السريع للذكاء الاصطناعي من قبل الموظفين يفرض تحديات إدارية على المنظمات، على غرار تسلل تطبيقات تكنولوجيا المعلومات الخفية إلى أنظمة الشركة. وعليه فإن التوجيه والإرشاد الواضحين هما أمران ضروريان للتكامل السلس للذكاء الاصطناعي والتطبيقات داخل المنظمات.

في اقتصاد المعرفة اليوم برزت "البيانات" كعملة جديدة؛ لذلك يمكن أن تؤدي خروقات البيانات إلى تفكيك الثقة التي بنيت على مر السنين، وتقويض ثقة العملاء والشركاء. وفي هذا الشأن، أشار بحث حديث حول منشورات القرصنة على الويب المظلم إلى أن الموضوعات الأكثر انتشاراً كانت تلك التي تتعلق بالبيانات (٣٣٪) والوصول إليها (٢١٪). لذلك، فإن تبني مناهج مثل "هندسة الثقة الصفرية" يوفر طريقة منظمة للحفاظ على وضع آمن. ومع ذلك، يجب تنفيذ هذه الخطوة بشكل شامل، ومعالجة كل من أمان العملية وضمان بنية التكنولوجيا.

وفقاً لتقرير تحقيقات خرق البيانات لعام ٢٠٢٤ الصادر من Verizon، فإن ٥٥٪ من خروقات البيانات يمكن أن تعزى إلى خطأ بشري. لذلك من الأهمية بمكان أن تحرص الشركات على تعزيز ممارسات الأمن السيبراني السليمة للحفاظ على بيئة رقمية آمنة

والتخفيف بشكل فعال من المخاطر المتعلقة بالعنصر البشري.

كما يمكن أن يؤدي الوصول غير المصرح به إلى أصول المعلومات إلى إساءة استخدام البنية التحتية للمنظمة من أجل شن هجمات إلكترونية ضد الكيانات الحكومية أو المنظمات الأخرى. على سبيل المثال، يمكن أن تشمل العقوبات المفروضة على اختراق موقع انترنت حكومي في الإمارات العربية المتحدة عقوبة السجن لمدة سبع سنوات وغرامات تتراوح من ٢٥٠ ألف إلى ١,٥ مليون درهم.

مشهد الأمن السيبراني في الإمارات العربية المتحدة

وفقاً لتقرير "حالة الإمارات العربية المتحدة – تقرير الأمن السيبراني ٢٠٢٤" الصادر عن مجلس الأمن السيبراني في الإمارات العربية المتحدة، فإن ٢١٪ من التعرض للتهديدات السيبرانية كان مرتبطاً بأفعال داخلية، وأن ٤٠٪ من نقاط الضعف المحددة في الأصول قد ظلت داخل المؤسسات لأكثر من خمس سنوات. وتسلط هذه الأرقام الضوء على أوجه القصور في عمليات الأمن التنظيمية، مما يجعلها عرضة للاستغلال من خلال برامج الفدية والتصيد الاحتيالي وغيرها من الهجمات. كما أشارت دراسة أجرتها شركة IBM في عام ٢٠٢٤ إلى أن التصيد الاحتيالي كان ناقل الهجوم الأساسي في ٢٧٪ من خروقات المؤسسات.

ولتعزيز الجهود الأمنية للمؤسسات، قدمت الإمارات العربية المتحدة استراتيجية وطنية للأمن السيبراني، مدعومة بأطر ضمان وسياسات ومعايير محددة بشكل جيد. تنطبق هذه المبادئ التوجيهية على المنظمات بناءً على صناعتها وأهميتها للاقتصاد الوطني، بغض النظر عن حجمها. تعتمد الاستراتيجية على خمس ركائز أساسية وتشمل ٦٠ مبادرة تهدف إلى تعبئة نظام الأمن السيبراني بأكمله. واستكمالاً لهذا الإطار، تحدد قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة للأمن السيبراني تدابير صارمة لمكافحة الجرائم الإلكترونية، وتفرض غرامات وعقوبات بالسجن على الهجمات والاختراقات الإلكترونية.

يجب أن تكون المنظمات العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة على دراية بالمشهد التنظيمي الذي يحكم أصولها وبنيتها الأساسية الرقمية، لتمكينها من اتخاذ التدابير اللازمة للامتثال لمتطلبات الأمن السيبراني. وفي حالات الاختراق أو تسرب البيانات، من المتوقع أن تقوم المنظمات في دولة الإمارات العربية المتحدة بالعناية الواجبة والإجراءات المناسبة للحماية والاستجابة والتعافي، وفقاً لأطر الضمان المعمول بها.

ماذا يمكن للشركات أن تفعل؟

إن الفهم السليم لمشهد الأمن السيبراني والمبادرات في دولة الإمارات العربية المتحدة يمكن أن يساعد في صياغة برامج الأمن وتوجيهها بشكل فعال. كما إن معرفة متطلبات الأمن السيبراني الخاصة بالقطاع، والفهم الشامل للمخاطر التي تتعرض لها الأصول الحيوية، وتقييم نقاط الضعف في حوكمة المؤسسة مع التعرض المقاس للتهديدات السيبرانية، من شأنها أن تشكل الأساس لتحديد وتبني ملف تعريف آمن للمؤسسة من خلال الحوكمة الجيدة والعمليات الآمنة وبنية أمان محسنة.

عندما تنفذ المنظمات سياسات وضوابط أمنية قوية تتوافق مع استثماراتها التكنولوجية، فإنها تنشئ إطار عمل مراقبة أمنية موثوق به لإدارة الأصول الحيوية باستمرار وتوجيه سلوك المستخدم للحد من المخاطر، مع ضمان الامتثال التنظيمي. كما إن التواصل المنتظم حول أهمية الأمن السيبراني وتقدير مساهمات الموظفين يمكن أن يعزز السلوكيات الإيجابية ويعوض المخاطر البشرية.

غالباً ما تتطلب العمليات التجارية من المنظمات الالتزام بلوائح الامتثال المختلفة الخاصة بالصناعة، والتي يجب إثباتها من خلال الشهادات أو ما يعادلها. إن اعتماد الكفاءة في تأمين أصول المعلومات من شأنه أن يعزز القدرة التنافسية للمنظمات من خلال تلبية معايير التأهيل وضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية، إلى جانب تجنب الغرامات المحتملة والتعقيدات القانونية. لم يعد من الممكن أن يظل الأمن مجرد فكرة ثانوية بالنسبة للمنظمات.

يجب على القيادة إعطاء الأولوية للأمن السيبراني وتجسيد ممارسات النظافة الأمنية الجيدة لتعزيز عقلية النمو. لقد حان الوقت لتجاوز تكتيكات البقاء وتحديد المسار للازدهار في الاقتصاد الرقمي اليوم.

ضمان الأمان اليوم وبناء المرونة للغد

تأمين مؤسستك التجارية بإحكام من جميع الجهات، وحماية ما يهم عملك.
إدارة الاستثمارات التكنولوجية والمخاطر السيبرانية لطمأنة أصحاب المصلحة بشأن قدرتك على المشاركة بأمان والمحافظة على قدرة تنافسية من ناحية

النظافة الأمنية وإدارة الموقف - التوافق مع بيئة تنظيم الأعمال مع إطار امتثال موحد

للتدقيق والتصديق - التصديق على كفاءتك، تلبية المتطلبات التنظيمية، تقليل المخاطر والتأهل لتنظيم فرص العمل

إدارة وبناء المرونة - تعزيز المرونة داخل الشركة للاستجابة بشكل مسبق في بيئة متغيرة باستمرار

النمو والتحول الآمن - دمج الأمان في استراتيجية العمل لتعزيز التحول الرقمي من أجل تحقيق ميزة تنافسية.

KRESTON ME CONSULTING

الابتكار. التحول. الارتقاء

امسح هنا للحصول
على مزيد من المعلومات.

رحلة اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة لدولة الإمارات العربية المتحدة: تعزيز الشراكات العالمية

تعمل اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة لدولة الإمارات العربية المتحدة على تحويل نهجها التجاري العالمي. وتماشياً مع "مشاريع الخمسين" لدولة الإمارات العربية المتحدة، تهدف هذه الاتفاقيات إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية وتوسيع نطاق الوصول إلى السوق في القطاعات الرئيسية، بما في ذلك الاقتصاد، ريادة الأعمال، المهارات المتقدمة، الابتكار الرقمي، استكشاف الفضاء والتقنيات المتقدمة.

تهدف مبادرة حكومة الإمارات العربية المتحدة "مشاريع الخمسين" إلى تعزيز الاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى الترويج لدولة الإمارات العربية المتحدة كوجهة رئيسية للمهنيين المهرة والمستثمرين. وتأخذ كل اتفاقية بعين الاعتبار الاحتياجات والحالة الاقتصادية للبلدان المشاركة فيها.

الإمارات العربية المتحدة - الهند | تم التوقيع في فبراير ٢٠٢٢

من المتوقع أن تزيد اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات العربية المتحدة والهند التجارة بين البلدين بشكل كبير، حيث من المحتمل أن تصل إلى أكثر من ١٠٠ مليار دولار في السنوات الخمس المقبلة. ومن خلال إلغاء الرسوم الجمركية والحواجز التجارية، ستسمح هذه الاتفاقية للشركات الهندية بتصدير السلع إلى الإمارات العربية المتحدة وخلق العديد من الفرص للتعاون الاقتصادي والاستثمار.

الإمارات العربية المتحدة - إسرائيل | تم التوقيع في مايو ٢٠٢٢

من المتوقع أن تعزز اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل اقتصاد إسرائيل بشكل كبير، مع إمكانية زيادة ناتجها المحلي الإجمالي بمقدار ١,٩ مليار دولار أو ٠,٤٪ بحلول عام ٢٠٣٠. بالنسبة للشركات الإسرائيلية، ستعزز اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة الفرص الاقتصادية من خلال خفض الرسوم الجمركية وإزالة الحواجز التجارية وتوفير الوصول التفضيلي إلى السوق مع خلق بيئة تجارية أكثر شفافية وقابلية للتنبؤ بها.

الإمارات العربية المتحدة - إندونيسيا | وقعت في يوليو ٢٠٢٢

تهدف اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا إلى تعزيز التجارة الثنائية من ٣ مليارات دولار إلى أكثر من ١٠ مليارات دولار في غضون خمس سنوات. ومن المتوقع أن تساهم بنسبة ٠,٨٧٪ أو ٤,٦ مليار دولار في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة بحلول عام ٢٠٣٠، وزيادة الصادرات بنسبة ٠,٦٤٪، بقيمة ٣,٢ مليار دولار، ورفع التجارة في الخدمات إلى ٦٣٠ مليون دولار بحلول عام ٢٠٣٠.

الإمارات العربية المتحدة - تركيا | وقعت في مارس ٢٠٢٣

تهدف اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات العربية المتحدة وتركيا إلى تعزيز تدفقات الاستثمار وتسريع تدفق المنتجات والخدمات بين الإمارات العربية المتحدة وتركيا. ومن المتوقع أن تزيد قيمة التجارة غير النفطية من ١٨,٩ مليار دولار إلى ٤٠ مليار دولار في غضون السنوات الخمس المقبلة، وخلق ٢٥٠٠٠ فرصة عمل جديدة في كلا البلدين بحلول عام ٢٠٣١.

الإمارات العربية المتحدة - كمبوديا | تم التوقيع في يونيو ٢٠٢٣

تهدف اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات العربية المتحدة وكمبوديا إلى تعزيز تجارة السلع والخدمات بين الإمارات العربية المتحدة وكمبوديا، وتعزيز الاستثمار المتزايد، مما يؤدي إلى فوائد اقتصادية لكلا البلدين. ومن المتوقع أن تعزز الاتفاقية الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة بنحو ٦٢ مليون دولار، أو زيادة بنسبة ٠,٠١٥٪ بحلول عام ٢٠٣١.

الإمارات العربية المتحدة - جورجيا | تم التوقيع في أكتوبر ٢٠٢٣

توفر اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات العربية المتحدة وجورجيا للشركات الإماراتية امتياز الوصول إلى أسواق جورجيا وقطاع الخدمات فيها، مما يتيح فرصاً كبيرة لتوسيع السوق من خلال تغطية أكثر من ٩٢٪ من خطوط التعريفة الجمركية. بالإضافة إلى ذلك، تشجع الاتفاقية الاستثمارات الثنائية وتدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز النمو الاقتصادي وتبسيط العمليات التجارية.

الإمارات العربية المتحدة - الفلبين | تم التوقيع في ديسمبر ٢٠٢٣

من المقرر أن تعمل اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات العربية المتحدة والفلبين على تقليل التعريفات والحواجز التجارية، وتعزيز تدفقات رأس المال وفتح مسارات للاستثمارات الجديدة والمشاريع المشتركة. كما ستعمل على إنشاء منصة للتعاون بين الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز التبادلات التجارية، وتسريع تدفق السلع، ودعم الاستثمارات والمشاريع المشتركة الجديدة في

القطاعات ذات الأولوية، وتعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الإمارات العربية المتحدة والفلبين.

الإمارات العربية المتحدة - كينيا | تم التوقيع في فبراير ٢٠٢٤

تعزز اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات العربية المتحدة وكينيا التقدم الاقتصادي من خلال التجارة والاستثمار، حيث ستعمل اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات العربية المتحدة وكينيا على تعزيز العلاقات مع أفريقيا، وزيادة التجارة والاستثمار، وتعزيز النمو الزراعي والتكنولوجي والسياحي. تمثل هذه الاتفاقية علامة فارقة مهمة في برنامج الشراكة الاقتصادية الشاملة لدولة الإمارات العربية المتحدة وتهدف إلى توسيع حضور الإمارات العربية المتحدة في قارة أفريقيا على مدى السنوات الخمسين المقبلة.

الإمارات العربية المتحدة - أوكرانيا | تم التوقيع في أبريل ٢٠٢٤

تعزز اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات العربية المتحدة وأوكرانيا جهود الإمارات العربية المتحدة لزيادة قيمة التجارة الخارجية غير النفطية إلى ٤ تريليون درهم إماراتي بحلول عام ٢٠٣١. وستعمل على خفض التعريفات الجمركية وإزالة الحواجز التجارية غير الضرورية وضمان الوصول العادل إلى السوق. كما أنها تهدف إلى مساعدة أوكرانيا على التعافي وإعادة بناء البنية التحتية مع تعزيز سلاسل التوريد إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للصادرات الرئيسية مثل الحبوب والآلات والمعادن.

الإمارات العربية المتحدة - موريشيوس | تم التوقيع في يوليو ٢٠٢٤

ستعزز اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات العربية المتحدة وموريشيوس الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة ٠,٩٦ في المائة وتساهم بأكثر من ١ في المائة في اقتصاد موريشيوس بحلول عام ٢٠٣٠. تهدف هذه الاتفاقية إلى بناء شراكات قوية وتشجيع النمو الاقتصادي، وخلق الفرص لكلا المنطقتين.

الإمارات العربية المتحدة - تشيلي | تم التوقيع في يوليو ٢٠٢٤

ستخلق اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات العربية المتحدة وتشيلي فرصاً جديدة من خلال إلغاء أو خفض الرسوم الجمركية على ٩٩,٥٪ من قيمة صادرات تشيلي إلى الإمارات العربية المتحدة، وتعزيز الوصول إلى السوق وتسهيل الاستثمار. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن ترتفع التجارة الثنائية غير النفطية إلى ٧٥٠ مليون دولار بحلول عام ٢٠٣٠، وهو ما يزيد عن ضعف الـ ٣٠٦ مليون دولار المسجلة في عام ٢٠٢٣؛ ومن المتوقع أن تزيد صادرات الإمارات العربية المتحدة بمقدار ٢٤٧ مليون دولار بحلول عام ٢٠٣٠.

الإمارات العربية المتحدة - نيوزيلندا | تم التوقيع في سبتمبر ٢٠٢٤

تهدف اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات العربية المتحدة ونيوزيلندا إلى تعزيز التجارة والاستثمار بشكل كبير بين البلدين. فمن خلال إلغاء (خفض أو إزالة) التعريفات الجمركية وتحسين الوصول إلى السوق، ستعمل الاتفاقية على خلق فرص استثمارية جديدة في قطاعات عدة مثل الزراعة والطاقة المتجددة والرعاية الصحية. ومن المتوقع أن تزيد هذه المبادرة من التجارة غير النفطية، والتي بلغت ٤٦٠,٣ مليون دولار في النصف الأول من عام ٢٠٢٤، مما يُظهر نمواً بنسبة ١١,٥٪ عن العام السابق.

الإمارات العربية المتحدة - صربيا | تم التوقيع في أكتوبر ٢٠٢٤

من المتوقع أن تعزز اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات العربية المتحدة وصربيا التجارة والاستثمار الثنائيين بشكل كبير، حيث تساهم بنحو ٣٥١ مليون دولار في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة بحلول عام ٢٠٣٢. تركز هذه الاتفاقية على تنويع الروابط الاقتصادية، حيث وصلت التجارة غير النفطية بين البلدين إلى ١٢٢,٩ مليون دولار في عام ٢٠٢٣. ومن خلال خفض التعريفات الجمركية وتسهيل الوصول إلى السوق، تهدف اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة إلى فتح فرص جديدة في قطاعات التكنولوجيا والزراعة والسياحة، وتعزيز النمو الاقتصادي والتعاون.

الإمارات العربية المتحدة - فيتنام | تم التوقيع على الاتفاقية في أكتوبر ٢٠٢٤

من المتوقع أن تعمل اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات العربية المتحدة وفيتنام على تعزيز اقتصاد فيتنام بشكل كبير، بهدف زيادة التجارة غير النفطية إلى ٤ تريليون درهم إماراتي والصادرات غير النفطية إلى أكثر من ٨٠٠ مليار درهم إماراتي بحلول عام ٢٠٣١. وبالنسبة للشركات الفيتنامية، ستعزز اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة الفرص الاقتصادية من خلال إلغاء الرسوم الجمركية وإزالة الحواجز التجارية وتوفير وصول تفضيلي إلى السوق الإماراتية، مما يخلق بيئة تجارية أكثر شفافية وقابلية للتنبؤ بها. تعزز هذه الاتفاقية مكانة فيتنام كأكبر شريك تجاري غير نفطي للإمارات العربية المتحدة داخل رابطة دول جنوب شرق آسيا.

الخلاصة

تمثل اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة لدولة الإمارات العربية المتحدة توسعاً استراتيجياً وطموحاً لشبكة التجارة العالمية للدولة. فمن خلال استهداف الأسواق الرئيسية وإزالة الحواجز التجارية، من المقرر أن تعمل هذه الاتفاقيات على تعزيز التجارة الثنائية بشكل كبير ودعم النمو الاقتصادي وخلق فرص استثمارية جديدة. تعمل مبادرة الشراكة الاقتصادية الشاملة على تعزيز الروابط الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة مع عدة دول، وتضعها كمركز محوري في التجارة الدولية. وعند تنفيذ هذه الاتفاقيات، من المتوقع أن تؤدي إلى تعزيز الابتكار وتعزيز خلق فرص العمل وتعزيز دور دولة الإمارات العربية المتحدة كقوة اقتصادية عالمية رائدة.

"التوجه إلى العالمية: رسم خارطة الطريق إلى النجاح بين رواد الأعمال"، الذي أصدرته كريستون غلوبال، يتماشى مع رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة.

تدعم كريستون مينون مبادرات الاستثمار الأجنبي المباشر وسهولة ممارسة الأعمال التي تتبناها حكومة الإمارات العربية المتحدة من خلال توفير خدمات التأسيس وخدمات الاستشارات التجارية التي تتيح للشركات النمو والتوسع.

تتعاون كريستون مينون مع البعثات الدبلوماسية والتجارية لمساعدة المستثمرين من بلدانهم على تأسيس عملياتهم في الإمارات العربية المتحدة، كما تتعاون مع الشركات في خططها التوسعية العالمية.

امسح هنا لمشاهدة
استبيان رواد الأعمال: فهم اتجاهات الأعمال في السوق المتوسطة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الملتقى السنوي لكريستون الشرق الأوسط
٣-٤ أكتوبر ٢٠٢٤ | الدوحة، قطر

ملحوظة هامة المعلومات الواردة في النشرة تعبر عن آراء شخصية لمحرريها الكرام وليس الرأي الموحد لكريستون مينون لخدمات الشركات.